

هذا التعريف على الاركان الاليتية بعضها بالتصريح وبعضها
 بالاشارة وقوله حلف زوج اي غير محبوب وغير متولد
 وغير صبي وغير محنون وغير مكره وقت الابلان
 ما لوطر الشلل والجنون بعد الابلان فلا يمنع من ثرت
 الاحكام وهو من اضافة المصدر لتفاعله ودخل في الزوج
 المسلم والكافر والحرة والعبد زوجته اي غير الرقتا
 والقرنا سو كانت مسلمة او كافرة حرة او امه
 وانما عدي الحواجر عن سوال حاصله ان الابلان يمين
 الحلف والحلف يتعدى فعله فمن وحاصل الجواب من يمين
 الاولي ان الاليتية فيها تضمين بياني وضابطه ان يكون
 هنا فعل مذكور لا يناسب الحرف المذكور فتكون باسمه
 من فعل محذوف بنا سبب الحرف المذكور ويحمل اسم الفاعل
 حالا من فاعل الفعل المذكور كما قدره الله بقوله اي يمين
 الى والجواب الثاني ان الكلام فيه تضمين تحوي وهو
 اشارة الى معنى كلمة اخرى تتوعدى معناها وتتعدى
 تعديتها كما اشار له الله بقوله لا يضمن معنى البعد
 هذا يؤولون معناها بعدون ومدة اي حقيقة
 وهو ظاهر او كما يقال بطلق او يوبد وزوجان
 الاولي وزوجه لان الزوج هو الحالف وقد تقدم او
 كان محذوف الحالف فيما تقدم والجواب به اشار بذلك
 الى ان الحالف لابد وان يكون زوجا بعضا المراد
 به ما عدا المحلوف به او بالتزام اليمين على ما
 فهو من مدخول الحلف فيقال له حلف لان الحلف ما يلق
 به حث او منع او تحقيق خبر وقوله ان وطنتك فليس
 صلاة او اصوم مثلا او فصرتك طالق او تفدي

حر من قبيل الحلف لان فيه منع نفسه من ذلك الوطى
 فانه الحثي من قوله الاولي ان يقول او التزام ما يلزم
 او علق طلاقا او عتقا عطفنا على حلف فبيد انه ليس من
 الحلف غير ظاهرا علمت او عتق عطفنا على طلاق
 او على ما يلزم فهو قول الحلف الا ولا يحد ولا
 سياتي في المتن فلا يلا لولكنه حالف فحلفت ان حالف
 بيمينه وتلزمه الكفارة وان لم يترتب احكام الابلان وكذا
 يقال في كل الصور التي يتبعها الابلان او قيد
 بمسبب الحصول الحرف وتلزمه عيسى وعبد وكذا الموت
 بعيد في ظن ابن ادم لما جعل عليه من الحياة وطول
 الامل وان كان الموت اقرب من كل شيء فاذا قال الى
 محرز قد مقدر في المتن اي تر يد على اربعة اشهر
 بيمين واحدة وما هنا يمينان فليس يقول اي حالف
 يلزمه بالمخالف ككفارة وان كانت لا تترتب عليه الاحكام
 الاليتية ومدار كونه ليس هو ليا على اعادة اليمين الثاني
 سوا قال فاذا مضت ام لا فان لم تعد اليمين الثاني كان
 موليا فابلان اي ان اعادة اليمين الثاني واعاد
 قوله فاذا مضت وان حذفت اليمين الثاني في يمين واحد
 وكذا ان اعادة اليمين الثاني لكن حذفت قوله فاذا مضت
 فتكون يمينيا واحدة بيمين حشقة الى مشتق
 ذلك لم يقبل ظاهرا اي فحرفي عليه احكام الابلان
 ظاهرا واما باطنا فلا يثبت اذا وطى في الاولي ولا يلزم
 كفارة ولا غيرها مما علق به من طلاق او عتق لان
 عدم الوطى بالتقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية
 اذا وطى حث ظاهرا وباطنا لانه يلزم من الجماع الاجتماع